

## أسئلة وأجوبة

### منظمة العمل الدولية لمعالجة تقدم القوى العاملة في السن في مجال التجارة بالتجزئة

بحسب دراسة جديدة لمنظمة العمل الدولية<sup>١</sup>، من المتوقع أن يبلغ نصف مليون شخص الستين عام أو أكثر بحلول العام ٢٠٥٠. وفي حين تدور غالبية النقاشات المتعلقة بتقدم السكان في السن حول استدامة نظم المعاشات التقاعدية من المتوقع أن يركز اجتماع مرتقب لمنظمة العمل الدولية يُعقد في جنيف يومي ٢١ - ٢٢ أيلول/سبتمبر على تأثير المجتمعات الطاعنة في السن على اليد العاملة في قطاع التجارة بالتجزئة وهو قطاعٌ لطالما ضم في صفوف عماله شريحة كبيرة من الشباب في الثلاثين وما دون. وفي هذا الإطار، أجرت النشرة الالكترونية حديثاً مع الخبير التجاري في منظمة العمل الدولية السيد John Sendanyoye.

١- ما هي المسائل التي سيعالجها منتدى الحوار العالمي حول احتياجات العمال المسنين ذات الصلة بآليات وبيئة العمل في مجال التجارة بالتجزئة التي تنظمه منظمة العمل الدولية؟

من المتوقع أن يتطرق الاجتماع إلى السبل التي من شأنها أن تكييف آليات وبيئة العمل في قطاع التجارة بالتجزئة الزاخر بالعمال مع احتياجات قوى عاملة تشيخ أخذاً بعين الاعتبار آثار التكنولوجيا والتغيرات الجديدة التي طرأت على هذا القطاع. ويعزى سبب تقدم العمال في السن إلى توجهان متزامنان وهما ارتفاع أمد الحياة على المستوى العالمي وتراجع دراماتيكي مستمر لمعدلات الخصوبة. وفي حين تُعتبر الحياة المديدة والصحية من أهم إنجازات المجتمعات الحديثة بالإضافة إلى تراجع معدل الولادات وبالتالي تراجع عدد عمال المستقبل إلا أن انعكاساتها خطيرة على مستوى المجتمع والاقتصاد وسوق العمل. ومن شأن ذلك أن يؤثر على قطاع التجارة الذي يعتمد أصلاً على اجتذاب العمالة الشابة.

٢ - ما هي خصائص الاستخدام وظروف العمل في القطاع التجاري؟

يُعتبر القطاع التجاري من أكبر القطاعات إن لم يكن الأكبر في الاقتصاد الوطني. وفي العام ٢٠٠٥، وفر القطاع ٣٠ مليون فرصة عمل في الدول الأعضاء الـ٢٧ في الاتحاد الأوروبي. وفي العام ٢٠١٠، استحدث قطاع التجزئة في اليابان ٧,٣ مليون فرصة عمل أي ما يوازي ١١,٦% من الوظائف الوطنية. إلا أن دور القطاع في حسن سير الاقتصاد يتخطى مساهمته المباشرة في الناتج القومي واستحداثه فرص العمل. إذ أن العلاقة بين صانعي السلع وعمالهم محركٌ أساسي لنمو قطاعات عديدة. فيكفي التذكير أن الحصة الأكبر من نفقات المستهلك التي توازي ٧٠% من إجمالي الناتج المحلي في أكثر البلدان تقدماً يتم صرفه عن طريق البيع بالتجزئة.

وفي حين تُعتبر التجارة بالتجزئة مصدراً أساسياً للاستخدام في العالم إلا أن الوظائف ذات الأجر المنخفضة - خاصة وظائف الصفوف الأمامية - تُشكل القسم الأكبر من وظائف هذا القطاع مما يُظهر النسبة المرتفعة للعمالة ذات الكفاءة المتدنية والعمل الجزئي. وتجدر الإشارة إلى أن النساء لطالما كنَّ أغلبية في سوق عمل التجارة بالتجزئة في العديد من البلدان.

### ٣- كيف تتغير تركيبة العمال العمرية في مجال التجارة بالتجزئة؟

لطالما ضمت القوى العاملة في مجال التجارة بالتجزئة نسبة كبيرة من الشباب. ففي المملكة المتحدة على سبيل المثال، شكلت الفئة العمرية ١٦-٢٤ سنة ما يقارب ثلث اليد العاملة الصناعية في العام ٢٠٠٩. وفي الولايات المتحدة، تُشكل هذه الفئة ٢٩% من عمال التجزئة. إلا أننا بدأنا نشهد تغييرات حقيقية في التركيبة العمرية لليد العاملة. ففي حين لا تزال فئة الـ ١٦-٢٤ سنة مهيمنة على قطاع التجزئة في المملكة المتحدة إلا أن عدد عمال هذا القطاع الذين بلغوا الـ ٥٥ وما فوق ازداد خمسين ألفاً بين العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٩ بالرغم من أن إجمالي الاستخدام في القطاع قد تراجع في الجزء الأخير من هذه الفترة. ويعني ذلك أن العمال الصناعيين المتقدمين في السن يمثلون عاملاً على سبيل المثال في هذا البلد. والأمر سيان بالنسبة لقطاع التجزئة في اليابان حيث بلغت نسبة العاملين في القطاع الذين تخطوا الخمسين عاماً ٣٢% عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع ٢٢% في المملكة المتحدة. وهذا امرٌ طبيعي في بلد يضم أكثر السكان تقدماً في السن في العالم.

### ٤- هل تقدم اليد العاملة في السن يؤثر فقط على البلدان المتقدمة؟

في حين تشهد البلدان المتقدمة هذا النوع من التغيير الديموغرافي أكثر فأكثر، من المتوقع أن تحذو البلدان النامية حذوها في العقود المقبلة بالرغم من انه يبقى من الصعب تحديد مدى تشابه الآثار بين مجموعتي البلدان.

### ٥- ما على قطاع التجزئة القيام به لاستقطاب عمال أكثر تقدماً في السن والمحافظة عليهم؟

مع تراجع شريحة الشباب البالغين ٣٠ سنة وما دون وارتفاع شريحة البالغين ٥٠ سنة وما فوق، يجب على القطاع أن يتجه نحو العمال المنتمين إلى الشريحة النامية في الفئة العمرية المتقدمة في السن. وتُعتبر هذه الهواجس بالغة الأهمية بالنسبة إلى قطاع معروف بمزجه بين كثافة العمل وأرقام مبيعات تتخطى المعدلات.

وبالتالي يحتاج القطاع إلى تعديل ممارسات الاستخدام وآليات وبيئة العمل لاستقطاب عمال من الفئة العمرية التي تخطت الـ ٥٠ عاماً والمحافظة عليهم خاصة في مجالي البيع وخدمة الزبائن. لذلك يجب تطوير إجراءات تجعل من هذا القطاع قطاعاً أكثر جاذبية بالنسبة إلى العمال المتقدمين في السن وتطبيق هذه الإجراءات من قبل الشركاء الاجتماعيين في قطاع التجزئة بالتعاون مع صانعي السياسات. وفي هذا المجال، يمكن الاستناد إلى الممارسات السليمة المتبعة أصلاً في منظمات القطاعيين العام والخاص والمطبقة في مجالات عديدة منها التدريب والتطوير والترويج وممارسات العمل المرنة وبيئة العمل وتصميم الوظائف.

### ٦- كيف يمكن لمنظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة مواجهة التغيير الديموغرافي ودعم العمل اللائق في قطاع التجزئة؟

في حين يُعتبر تقدم السكان في السن أمراً لا رجعة عنه، من المتوقع أن يكون التغيير الديموغرافي أقل إشكالية إذا ما تم اتخاذ وتطبيق الإجراءات السياسية الصحيحة. وسيترتب على أصحاب العمل استخدام و/أو الإبقاء على عمال أكثر تقدماً في السن للتكيف مع النقص المحتم لليد العاملة الناتج عن هذه التغيرات. وبحسب تحليل أجري في العام ٢٠١٠ حول قطاع التجزئة في المملكة المتحدة فإمكانية استعانة أصحاب العمل بعمال تخطوا عتبة الـ ٥٠ سنة تفوق إمكانية الاستعانة بمن هم بين الـ ١٦-

٢٤ سنة بثلاثة أضعاف. وتعتبر هذه الإمكانية جد مرتفعة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن قطاع التجزئة يستخدم ٣% فقط حالياً من هذه الفئة العمرية.

ومن شأن الحوار الاجتماعي بين الحكومات وأصحاب العمل والنقابات العمالية في هذا القطاع أن يُسهل اعتماد إجراءات ناجعة لتعزيز قدرة القطاع على اجتذاب عمال من شتى الشرائح العمرية والمحافظة عليهم في سياق ديموغرافي ذات التنافسية المرتفعة. فيُعتبر الحوار وهو مبدأ أساسي من مبادئ منظمتنا ضرورةً للتأكد من أن الإجراءات المعتمدة في هذا الصدد تتناسب مع خصائص واحتياجات هذا القطاع الخاصة.

<sup>٥</sup> الاستخدام والحماية الاجتماعية في السياق الديموغرافي الجديد، منظمة العمل الدولية، جنيف ٢٠١٠.

وللمزيد من المعلومات، يُرجى الاضطلاع على تقرير الاجتماع بعنوان تكيف آليات وبيئة العمل في قطاع التجزئة مع احتياجات العمال المتقدمين في السن، جنيف ٢٠١١